Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/55
6 March 1987
ARABIC
Original : SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٥ من جدول الأعمال

مسألة حقوق الانسان في شيلي

رسالة مؤرخة في ٣ اذار/ مارس ١٩٨٧ وموجهة الى الامين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان من الممثل الدائم لشيلي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، يحيل فيها ملاحظات حكومة شيلي على تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والأربعين

يشرفني أن أتوجه الى سعادتكم بشأن التقرير المقدم من السيد فرناندو فوليو خيمينيس ، المقرر الخاص المعني بشيلي ، وعنوانه " تقرير عن مسألة حقوق الانسان في شيلي " .

ويورد السيد فوليو خيمينيس في التقرير عددا من الأقوال والاتهامات الموجهة الى حكومة شيلي فيما يتعلق بحقوق الانسان . وقد أحاطت حكومتي علما بهذا التقرير ، وهي تقدم ردها عليه في الوثيقة المرفقة طيا .

وفي هذا الصدد ، ونظرا لأن تقرير السيد فوليو خيمينيس هو وثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق الانسان ، فسأكون ممتنا للغاية اذا ما أمكن ايلاء رد حكومتي معاملة مماثلة بتعميم الوثيقة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والأربعين للجنة حقوق الانسان .

(توقيع) لويس اسكوبار

السفير
الممثل الدائم لشيلي

مرفـــق

ملاحظات حكومة شيلي على التقرير المقدم من المقرر الخاص للامم المتحدة الى لجنـة حقوق الانسـان في دورتها الثالثة والاربعين

أولا - مقدمـة - اعتبـارات عامـة

تتشرف حكومة شيلي بأن تقدم الملاحظات والتعليقات التي يستوجبها التقرير المتعلـق بحالة حقوق الانسان في شيلي ، الذي قدمه السيد المقرر الخاص الى لجنة حقوق الانسان فـي دورتها الثالثة والأربعين •

وباديء ذي بدء ، تجدر الاشارة من جديد الى المسألة الأساسية بأن الاجراء الذي تطبقـه لجنة حقوق الانسان على شيلي ، دون أي مبرر صحيح ، لا يزال ذا طابع خاص أي انتقائـي ، بمـا يتعارض تعارضا كبيرا مع الاجراء المتبع عادة في هذه اللجنة ، وهو الاجراء المحدد في قـرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) •

وعليه فان الاجراء الخاص المطبق على شيلي عرضة للمأخذ الأساسي وهو انه يضع مسألـة هامة كهذه رهن حكم وتقدير شخص واحد ، مهما كان ذلك الشخص يتسم بالجدارة •

ان حكومة شيلي ، مع انها مازالت متمسكة بموقفها وتحفظها ، تتعاون تماما مع المقـرر الخاص الحالي ، البروفسور فرناندو فوليو خيمينيس ، على الرغم من انها تختلف معه اختلافا كبيرا حول أمور معينة ، وتقر بجديته ولباقتـه ، وخاصـة بحرصـه المشـروع علـى قضية حقـوق الانسـان ، دون أية اعتبارات أخرى •

وهذه الملاحظات تتجاوز حالة شيلي الخاصة ، حيث ان الحكومة مقتنعة بأن الطريقـة التي يجري فيها تطبيق هذه الاجراءات ذات الطابع الخاص لا تعود على قضية حقوق الانسان بأيـة فائدة ، بل انها ، على عكس ذلك ، تضر بها الى حد كبير •

فهل من المقبول أن بلدانا ذات سجل غير جدير بأي احترام فيما يتعلق بمراعاة حقـوق الانسان ، كما هي الحال تماما في المكسيك وكوبا وغيرهما ، تتولى دور المدعين والقضاة لبلـدان أخرى ؟ فالمكسيك على وجه الخصوص هي التي تجرؤ على تقديم مشروع قرار مناهض لشيلي •

وهل من المقبول ان تحاول بلدان لم تتعاون قط مع الهيئات الدولية المختصة بحقـوق الانسان أن تفرض على بلدان أخرى ان تفعل ما لا تفعله هي ؟

وهل من المقبول ان بلدانا تروج وتحمي بوقاحة الارهاب ، وهو واحد من أسوأ التهديـدات لحقوق الانسان في هذا العصر ، تتولى ، من جهتها ، دور المدعين والقضاة لبلدان أخرى ؟

وهل من المقبول ان يكون ثمة بلدان ذات ثقافات وتقاليد مختلفة ، وتتضمن تشريعاتهـا عقوبات تعتبر ، بمفاهيم بلدان أخرى ، قاسية وشائنة ، تتولى سلطة اصدار حكم بشأن بلـدان أخرى ، مستخدمة ، بتناقض ظاهري ، المعايير التي لا تطبقها هي ذاتها ؟

ويمكن هنا تسجيل كثير من التناقضات والأمور المنافية للعقل التي تتصف بها الآليـــــة الحالية • ويمكن ايجاز ذلك في صيغة بليغة للغاية ، وذلك على النحو التالي : عندما يتعـــاون بلد مثل شيلي الى أقصى الحدود ، حتى عندما يتعلق الأمر باجراءات خاصة ، كما يقر بذلك المقرر الخاص نفسه ، فان الرد الذي يحصل عليه ذلك البلد من المنظومة يتمثل في تشديد حدة الانتقادات ، وجهل تام لأوجه التقدم ، بل وتجاهل تقارير المقرر الخاص ذاتها الى حد كبير ، الى درجة أنـــه يمكن للبلد الخاضع لهذه المعاملة ان يتساءل بصورة مشروعة عما يجنيه من ذلك التعاون وعن الفـرق بين التعاون وعدم التعاون •

ان الاجابة على هذه التساؤلات تكمن في الفقرة ٥ من تقرير المقرر الخاص موضوع البحـث ، حيث يرد فيها ان المقرر الخاص قد أوصى :

" بأن تسعى الحكومة الى التغلب على غضبها وخيبة أملها ، حيث انه ، علـــى الأجل الطويل ، لن يتم تفهم موقفها والحكم عليه بشكل أفضل مستقبلا الا في ضوء ما تحققـه من نتائج ، أي بمقدار حجم ما تحرزه من تقدم في سبيل الحماية الفعالة لحقوق الانسان • عندئذ فان أي موقف آخر مناهض لحكومة شيلي لا يراعي أوجه التقدم تلك ، فيما اذا أخذت تترسخ كسياسة ثابتة ، لن يكون له أي وقع أو اعتبار ، نظرا لافتقاره الى الموضوعية"•

ان الاقتباس الوارد أعلاه بليغ للغاية ولا يحتاج الى مزيد من التعليق •

غير انه مازال هناك تساؤل كبير يتعين طرحه ، وهو : لماذا تم التوصل الى هذه الحالـة ، التي تتسم بقلب تام للقيم ، نتيجة للتمييز والاجحاف ، بل والافتقار الى المنطق السليم ؟

والاجابة على ذلك بسيطة ومفجعة في الوقت ذاته ، فبالنسبة للكثير من البلدان ، لم تعد حقوق الانسان تمثل غاية في حد ذاتها ، فهي تحولها الى وسائل لتحقيق أهداف أخرى تتسم دائمـــا بطابع سياسي •

ينبغي للجنة حقوق الانسان ان تتصدى لهذا التشويه المحزن قبل فوات الأوان • فما لـــم تفعل ذلك ، سينشأ خطر مؤكد يتمثل في تكرر المصير المحزن لمنظمات أخرى انهارت لأنها ، علـــى وجه التحديد ، لم تكن لديها القدرة والجلد على مواجهة مشاكل من هذا النوع •

وتعتزم شيلي مواصلة التعاون على غرار تعاونها الواسع حتى الان ، لكن من المؤكـــد أن مواصلة المعاملة الانتقائية وغير المنصفة وذات الصبغة السياسية سوف تجعل الابقاء على هذا الموقف أمرا صعبا •

ثانيا - تحليـــل التقريـــر

الفصل الأول - " مقدمـــة"

يقدم المقرر في هذا الفصل عرضا موجزا لوقائع معالجة البند موضوع البحث في الـــــدورة الأخيرة للجمعية العامة ، والتقرير الذي قدمه في تلك الدورة ، وملاحظات حكومة شيلي بشأنـــه ، والظروف التي تم فيها الاتفاق معه على زيارته الثانية للبلد ، التي وافقت عليها شيلي ، علـــى الرغم من أن ولاية المقرر لم تشمل في تلك المناسبة اجراء زيارة موقعية •

ولندخل الآن في صلب الموضوع ، ففي الفصل الثاني ، وعنوانه " أنشطة المقرر الخاص "، يقدم المقرر سردا كاملا ومدعما بالوقائع لما قدمته له الحكومة من معلومات تلبية لطلباته •

ويورد التقرير عرضا دقيقا وموضوعيا لكل ما تطبقه حكومة شيلي من تدابير تشريعية وادارية، وفقا لبرنامج تغييراتها المؤسسية وفي اطار توصيات المقرر •

كما يورد الملاحظات التي قدمها المقرر ذاته في تلك المناسبة ، مع اشارة خاصة الى ما يتصل منها بالحالات الاستثنائية وحرية الاعلام •

ويذكر المقرر انه مابرح يتلقى ، عن طريق أمانة مركز حقوق الانسان ، التماسات فردية شتى لكي يتوسط لدى حكومة شيلي لتصحيح الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان • وهو يذكر أن الحكومة قد استجابت بوجه عام لهذه الالتماسات • وفي هذا الصدد ، أحيط السيد المقرر علما بأن الحكومة تنظر باهتمام بالغ في التماسات جديدة من هذا النوع •

وفي هذه الفقرة وغيرها ، يورد المقرر كثيرا من المفاهيم الايجابية بشأن بقاء حكومة شيلي على موقفها المتعاون ، ويخلص الى أن ذلك يشكل حافزا له على العمل • وقد تم في موضع سابق ايراد ما ذكره المقرر بشأن غضب الحكومة وخيبة أملها من الرد الذي تلقته من الأمم المتحدة •

ان موقف التعاون الواسع والمخلص هذا ، المتخذ بصفة أساسية ، في هذه الحال ، من باب الاعتبار لشخص السيد المقرر ، ليس موقفا استثنائيا في أي حال • فقد تعاونت شيلي دوما مع جميع الهيئات الدولية ذات الاختصاص في هذه المواضيع ، ويمكننا القول ان هذا التعاون مابرح حتى الآن يحظى برضى هذه الهيئات ، دون الاخلال بمواقفها المبدئية ، ومع عدم القبول باجراءات ذات طابع انتقائي •

الفصل الثالث - " شكاوى بشأن انتهاكات جديدة لحقوق الانسان "

قبل تحليل هذا الفصل ، ينبغي أولا بيان بعض المفاهيم غير الموضحة بدرجة كافية في التقرير • اذ يقول المقرر :

" ان المعلومات الواردة في هذا الفرع مستقاة من وثائق قضائية - أو وثائق أخرى موثوقة كذلك - تلقاها المقرر الخاص من الأشخاص المعنيين ذاتهم ، أو محاميهم ، أو منظمات شيلية لحقوق الانسان • وتشير هذه المعلومات الى انتهاكات مفترضة لحقوق الانسان وقعت أثناء النصف الثاني من عام ١٩٨٦" •

وينبغي ان يكون من المفهوم اذن أن عبارة " موثوقة " تعني ، في هذه الحال ، ان تكون الشكاوى صادرة عن جهات مسؤولة ، لا أن يكون مضمون هذه الشكاوى حقيقيا ، وهو ما تثبته عبارة " انتهاكات مفترضة " • والغرض من هذا التوضيح هو تبديد أية شكوك في هذا الشأن وعدم التسليم بصحة الشكاوى لمجرد أنها مقدمة •

ومن جهة أخرى ، فقد نقل المقرر هذه الشكاوى الى حكومة شيلي لاحاطتها علما بها ، والغرض من ذلك هو ، على وجه التحديد ، أن تقدم الحكومة ردها عليها - فهذا هو مدلول العبارة :

" ترد الاشارة الى هذه الادعاءات دون المساس بأية نتائج ذات صلة تود حكومة [شيلي] احالتها الي ... ويحدوني الأمل في أن يتبدد هذا القلق لدى استلامي ردا سريعا من الحكومة " .

والاجراء المتبع دوما في هذا الشأن هو الرد على كل واحدة من الشكاوى المقدمة ، وتوجيه ذلك الرد الى السيد المقرر مباشرة ، وهو ما جرى في هذه المناسبة .وينبغي له أن يقوم بتحليل الردود ، مما سيمكنه من اصدار حكم بشأنها .

غير أنه ينبغي تقديم بعض التعليقات بشأن بعض تلك الشكاوى .

بطبيعة الحال ، وعلى وجه العموم ، فان الشكاوى جميعها مماثلة من حيث النمط ، بغية تحويل عبء الاثبات أي عرض أمور جرى تأكيدها فحسب على انها أمور ثبتت حقيقتها وبعضها غير ذي صلة بالموضوع على الاطلاق ، وهو ما يتبين من مجرد قراءتها ، لكن من الواضح ان مجرد عددها يمكن أن يحدث أثرا سلبيا في الوهلة الأولى . ويوجد ، على وجه الخصوص ، بعض الشكاوى التي كان لها مضاعفات كثيرة في شيلي وخارجها .

وأول هذه الشكاوى تلك المتعلقة بقضيتي رودريغو أندريس روخاس دينيغري وكارمن غلوريا كينتانا أرانسيبيا ، اللذين أصيبا بحروق خطيرة في حادثة وقعت في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ مع دورية عسكرية ، توفي نتيجتها أول الشخصين المذكورين . وتستحق هذه القضية اشارة خاصة ، لأن لجنة حقوق الانسان قد تلقت افادة الآنسة كارمن غلوريا كينتانا بشأنها ، التي يلزم تقديم التفاصيل التالية بصددها . أولا ، ظروف الحادثة وملابساتها :

في ٢ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، جرت في شيلي ، وخاصة في سانتياغو ، احدى المظاهرات المسماة خطأ بـ" مظاهرات سلمية " ، التي ترتكب خلالها عناصر متطرفة كل أنواع الاعتداء على الأشخاص والممتلكات . وكان الهدف المعلن من تلك المظاهرة بالذات هو الاخلال باستقرار الحكومة وبذر بذور الفوضى ، مما سيؤدي الى تعطيل أو وقف عملية اقامة المؤسسات ، التي تضطلع بها الحكومة ، وفقا للولاية المحددة في الدستور السياسي . وقد استلزمت هذه الحالة اتخاذ تدابير أمن استثنائية ، حفاظا على أرواح السكان وممتلكاتهم . وعليه فان ما حدث هو تصعيد خطير يرمي الى الحيلولة دون ممارسة الحكم في البلد .

وبعد وقوع هذه الأحداث مباشرة ، أحيط علما بها شخصيا السيد المقرر الخاص في سان خوسيه بكوستاريكا ، حيث أخبر انه ، بالاضافة الى الحوادث التي اصيب نتيجتها الشخصان المذكوران ، وقع في تلك الليلة في سانتياغو ٣٢ اعتداء بالاسلحة النارية على دوريات عسكرية ، أسفرت عن اصابة ٧ من أفراد تلك الدوريات بجروح خطيرة ، وكان ينبغي للمقرر الخاص أن يشير الى هذه الحوادث أيضا ، توخيا لقدر أكبر من الموضوعية .

في هذه الظروف وقعت الحادثة التي يجري التحقيق فيها حاليا .

أما فيما يتعلق بالحادثة ذاتها ، ينبغي مراعاة حقيقة أساسية بغية وضعها في اطارها الحقيقي ، وهي أن القنابل المحرقة التي أدى انفجارها الى مقتل أول الضحيتين واصابة ثانيهما بجراح ، كانت بحوزتهما ، ومن الواضح انهما كانا ينويان استخدامها ، أي الحاق أضرار بجهات ثالثة ؛ وما يجري التحقيق فيه هو ، على وجه التحديد ، مصدر الانفجار . وقد أقر محامو الضحايا

بهذه الحقيقة علنا ، ومن الأهمية بمكان وضعها في الاعتبار اذا ما أريد حقا اصدار حكم موضوعي بشأن ما حدث •

غير ان هناك ، بالاضافة الى ذلك ، محاكمة جارية استجدت فيها مؤخرا تطورات هامة ، أحيط السيد المقرر الخاص علما بها • أي انه لم تستنفد على الاطلاق سبل الانتصاف الداخلية ، وهو أحد شروط القبول التي ينبغي ان تتوفر لدى جميع الاجراءات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان • وعليه فان قبول لجنة حقوق الانسان شهادات من هذا النوع هو أمر سابق لأوانه وغير مناسب •وفي هذا الشأن ، فان من يحلل هذه القضية بأدنى قدر من الموضوعية يدرك أن المحاكمة قد عولجت بجدية وصرامة ، حيث اطلعت المحكمة على جميع الالتماسات المقدمة من محامي مقدمي الشكاوى • وعليه فسوف يتعين على العدالة أن تحدد الجهات المسؤولة وأن تفرض عليها العقوبات المناسبة •

وعندما علم في شيلي ان الآنسة كينتانا سوف تأتي للادلاء بأقوالها أمام لجنة حقوق الانسان ، وردت طلبات عديدة من ضحايا آخرين نجوا من أعمال ارهابية حرضت على القيام بها عناصر ذات ايديولوجية مشابهة للانسة كينتانا ، وبعض تلك الطلبات كان أكثر اثارة للشجون والعواطف • وكمثال على ذلك ، هناك قضية يوردها المقرر نفسه في تقريره ، وهي قضية السيدة روسا ريبيرا وجنينها الذي كانت حاملا به عندما تعرضت لاعتداء بقنبلة حارقة ، وهي قضية لا يمكن اثارتها لأن الضحيتين كليهما توفيا نتيجة للحروق • وهناك العديد من الارامل والأيتام لأشخاص أبرياء وأفراد من القوات المسلحة اغتيلوا بأيد غادرة كان يمكنهم القدوم الى هنا للادلاء بشهاداتهم على نحو يستأثر بجزء كبير من جلسات اللجنة • ولم ترغب شيلي في احضارهم اعتقادا منها بأن ذلك يعني الانتقاص من أهمية المناقشات • لكن عندما سيقوم المقرر الخاص بزيارته الثانية الى شيلي سوف تتاح له فرصة الاجتماع بجميع ضحايا حالة العنف التي يسعى الارهاب الى جر البلد اليها • ذلك الارهاب الذي يشكل ، كما يقول المقرر نفسه ، أكبر العقبات أمام استعادة الديمقراطية •

واذا ما أريد توخي الموضوعية في هذه الأمور ، ينبغي ان يفهم انه لا يمكن ان توجد ضحايا من الدرجة الأولى وضحايا من الدرجة الثانية ، فجميعهم يستحقون التمتع بحقوق الانسان ، وجميعهم يستحقون معاملة واحدة ، حيث ان تمتع بعضهم بتلك الحقوق واغفال البعض الآخر هو أمر غير مشروع •

ويورد المقرر كذلك تطور المحاكمة المتعلقة بقتل السادة ناتينو وغيريرو وبارادا ، حيث يذكر صراحة ان جهاز الأمن المركزي ، الذي سُعي الى توريطه في هذه القضية ، قد طلب رسميا الى المحكمة العليا ان يستمر التحقيق أيا كانت النتائج ، رافضا بذلك الأمر بوقف الاجراءات الصادر عن قاضي التحقيق •

ويتضمن هذا الفصل أيضا ادعاءات مفترضه بحالات اساءة المعاملة والحرمان من الضمانات القانونية في حالة الأشخاص المحتجزين والمتهمين باستيراد الأسلحة سرا (وهو ما وصفته مصادر خارجية بأنه أكبر كميات من الأسلحة دخلت النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في السنوات الأخيرة) ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية ، التي قتل نتيجتها خمسة من افراد حاشيته ، وهم أيضا يستحقون التمتع بحقوق الانسان • وتجدر الاشارة الى أن بعض هذه الأسلحة الحديثة للغاية التي استخدمها مرتكبو هذه المحاولة هي من بين الأسلحة التي أدخلت البلد سريا ولم يكتشف سوى جزء منها •

وفي هذه الأيام ، اكتشفت كمية هامة أخرى من الأسلحة من هذا النوع في قلب سانتياغو ذاته ، وذلك نتيجة لانفجار قنبلة بالغة القوة بينما كانت تقوم عناصر متطرفة بتركيبها •

وعندما سيقوم المقرر الخاص بزيارته الى شيلي ، سوف يجتمع بالقضاة الذين يعالجون القضية وبمحامي المحتجزين ، وسيتسنى له حينئذ تكوين انطباع نهائي في هذا الشأن • ولكن السيد المقرر الخاص سيذكر انه عندما وقعت هذه الأحداث (اكتشاف مخابىء الأسلحة ومحاولة الاغتيال) أحاطته حكومة شيلي علما بأنه ، من دون شك ، سوف يدعي كل من القي القبض عليهم بأنهم قد تعرضوا لضروب الاكراه غير المشروعة ، حيث ان هذه ممارسة شائعة بين العناصر الارهابية عندما يتم احتجازها •

وفيما يتعلق بهذه الشكاوى بشأن التعرض المزعوم لضروب الاكراه غير المشروعة ، تجدر الاشارة الى أنه ، بمقتضى الاتفاقات النافذة مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، يمكن للمتضررين المفترضين ان يقدموا شكاوى بشأن هذه الأفعال مباشرة الى اللجنة المذكورة ، التي قد تجري لهم فحوصا طبية بواسطة أطبائها الخاصين ، وبذلك توجد هذه الطريقة السريعة للغاية للحيلولة دون ارتكاب أفعال من هذا النوع • وكذلك فان بامكان الضحايا المفترضين وأقربائهم وأي شخص آخر أن يعرضوا هذه الوقائع على العدالة واللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الداخلية ، المنشأة خصيصا لهذه الأغراض والتي تعمل بشكل دائم • ويمكن للمقرر الخاص ان يجتمع اثناء زيارته مع ممثلي الصليب الأحمر الدولي وكذلك مع اللجنة الاستشارية المذكورة •

ويورد التقرير ، في الفصل ذاته أيضا وفي الفصول التالية ، شكاوى بشأن حملة مضايقات مزعومة موجهة ضد هيئة من هيئات الكنيسة الكاثوليكية ، هي على وجه التحديد قسية التضامن التابعة لأسقفية سانتياغو • ودون الاخلال بتقديم جميع الوثائق ذات الصلة ، أحيط المقرر الخاص علما بضرورة التمييز بين " المضايقة " و" المقاضاة " • وتضطلع قسية التضامن بوظيفة هامة تستحق الاعتراف بها ، مع انها تهتم بصفة أساسية بضحايا معينين دون غيرهم • فعندما يرتكب أي من أعضائها غير الاكليريكيين أفعالا اجرامية مزعومة - وعلى وجه التحديد اخفاء عناصر ارهابية ومتطرفة - يوجه أمر المثول امام المحكمة الى هؤلاء الأشخاص ، وليس الى المنظمة • واثناء التحقيقات القضائية ، التمس القضاة شهادات بعض وجهاء الاسقفية الذين يجوز لهم ، بمقتضى القانون ، كسلطات روحية ، ان يدلوا بافاداتهم في الاماكن التي يختارونها أو امام المحكمة ذاتها • وخلاصة القول ان أمر تحديد الاجراء الذي يتعين اتخاذه متروك للمحاكم ، وستمتثل الحكومة لقراراتها ، على غرار ما درجت عليه في الماضي •

وتجدر الاشارة في هذا الشأن - كخطوة نحو تفنيد أحد استنتاجات المقرر بشأن ما يدعى من عدم استقلالية السلطة القضائية الشيلية - ان تحليلا احصائيا بسيطا ، وهو ما سيتمكن من التثبت منه أثناء زيارته الى البلد ، سوف يبرهن على أن المحاكم لا تقبل عادة الطلبات المقدمة من الحكومة بشأن أشخاص محددين ، وان الحكومة - نكرر من جديد - تمتثل دوما لقرارات المحاكم • ويتضح ذلك من احدى القضايا الوارد ذكرها في الفصل المذكور ذاته وهي قضية السيد خوان بابلو كارديناس ، محرر مجلة " أناليسس " ، الذي اتخذت الحكومة اجراءات بحقه على الاهانات المتكررة الموجهة ضد الرئيس • وفي المحكمة الابتدائية ، صدر حكم توقيفي بحق السيد كارديناس يقضي بأن يمضي المذكور لياليه في السجن • غير ان محكمة الاستئناف رفضت القرار • وقد شارك

السيد كارديناس مؤخرا في مؤتمر للصحفيين عقد في باريس من أجل مهاجمة حكومة شيلي ، وذلك قبل رفض محكمة الاستئناف للقرار • وعليه فمن الخطير التحدث عما يزعم من عدم الاستقلال لدى السلطة القضائية •

وثمة نقطة أخرى تستحق الذكر بصدد استقلال السلطة القضائية وطريقة عملها الدقيقة ، وهي ان المناسبتين الوحيدتين اللتين طبق فيهما حكم الاعدام في شيلي كانتا ناشئتين عن قرارين أصدرتهما محاكم مدنية بحق موظفين في قوات الأمن والشرطة على جرائم بالغة الخطورة •

الفصل الرابع - "نتائج التقرير"

في هذا الفصل يؤكد المقرر الخاص من جديد بعبارات واضحة تماما ، التعاون الذي وفرته له حكومة شيلي ، ويلاحظ فضلا عن ذلك أنه لم تحدث حالات اختفاء ولا حالات من الاقامة الجبرية تنطوي على تدابير ادارية ، وأنه بدءا من تشرين الأول/ اكتوبر لم تحدث عمليات اقتحام جديدة في البلدان على صعيد كبير ، وأنه تم رفع حالة الحصار ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ايجابية •

وفي تقييمه الذي يتسم بأهمية غير عادية فيما يتعلق بعملية التغييرات المؤسسية ، أعرب عما يلي ، حرفيا :

"٢٩ - ان عملية اقرار القوانين ذات الطابع الدستوري المتصلة بالعملية الانتخابية والخاصة بالعودة الى الوضع الطبيعي الديمقراطي قد تسارعت في النصف الأخير من العام ، والحالة هي على النحو التالي وقت كتابة هذه السطور (٣٠ كانون الأول/ يناير ١٩٨٧) : (أ) قانون المحاكم الانتخابية : نافذ ؛ (ب) قانون التسجيل الانتخابي : نافذ ؛ (ج) قانون المحاكم الانتخابية الاقليمية : نافذ ؛ (د) قانون الأحزاب السياسية : أقره مجلس الحكومة ؛ (هـ) قانون تنظيم الكونغرس الوطني: قيد النظر •

"٣٠ - ان العملية الانتخابية المذكورة آنفا تشكل ، في حد ذاتها ، خطوة الى الأمام ذات دلالة وأهمية خاصتين على الطريق نحو العودة الى الديمقراطية التمثيلية ، وبالتالي نحو ظهور نظام وصاية لحقوق الانسان يكون متمشيا مع ذلك النظام السياسي • وعلاوة على ذلك ، فكيما يؤتي هذا النشاط التشريعي ثماره المطلوبة لدى الشعب الديمقراطي الشيلي ، فانه سوف يتيح اختبار الارادة السياسية للحكومة ، وكذلك ارادة المواطنين كافة ، فيما يتعلق باحياء الديمقراطية التمثيلية ويقول المثل ان الأفعال أفصح من الأقوال • وعندما يكون مجال العمل متاحا للأحزاب السياسية ، فان الاعراب عن الرغبات والمطالب الشعبية المتصلة بالحياة الديمقراطية الكاملة سوف يتيح الفرصة لمواصلة البحث الجاهد والحثيث والسلمي عن الاصلاحات في الجهاز المؤسسي الذي يتحكم حاليا في مصائر المواطنين في شيلي • وليس من شك في أنه مازال يتعين عمل الكثير ، لكن الأحزاب السياسية ستكون هي الموجهة والمعبئة للرأي العام من أجل غرض - مرغوب ولا غنى عنه هو - عدم اعاقة السير في سبيل اقامة المؤسسات الديمقراطية الكاملة والدائمة "•

وبعد هذا الاعتراف الواسع ، الذي لا يتطلب مزيدا من التعليقات ، ذكر ما يلي في الفقرة ٣١ :

" ان النشاط المتعلق بالقوانين الانتخابية قد أيقظ الاهتمام بين مواطني شيلي ، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار موءاتية في ميدان الحوار بين القطاعات المعارضة للحكومة وأعضاء تلك الحكومة ، ولو بشكل مازال محدودا • ويوءمل أن يكون الحوار الموسع بمثابة علاج للعنف ، الذي يعارض العودة الهادئة ، ولكن مع درجة وافية من الاستعجال ، الى الديمقراطية التمثيلية والواعية بالمسوءولية " •

ان حكومة شيلي تتفق تماما مع هذا الرأي ، ذلك لأن عملية اقامة الموءسسات ، التي جرى التعجيل بها بالشكل الذي تم وصفه ، وعلى النحو المنصوص عليه في الدستور ، وكما أعلن عنها ، وباعتبارها توفرمناخا أفضل للحوار بصوت عال وبناء مع الأحزاب الديمقراطية ، تمثل بالتأكيد ، الشكل الوحيد الذي سيتغلب به البلد على مناخ التوتر والعنف الذي يهيء له أولئك الذين يهدفون على وجه التحديد الى تدمير عملية التغييرات الموءسسية لاخضاع البلد لحرب أهلية •

وفي الفقرتين ٣٢ و٣٣ يشير التقرير الى التدابير الجاري اتخاذها لانهاء مشكلة الشيليين الممنوعين من العودة موءقتا ، أي المنفيين ، ووصفها بعبارات ايجابية جدا • وقدمت للمقرر معلومات أحدث تشمل ألف حالة أخرى من الحالات التي تقرر اعادة النظر فيها • وسوف يحاط المقرر علما خلال زيارته لشيلي بالتفصيل بالطريقة التي يعمل بها هذا الاجراء وسوف يتسنى له الاعراب عن ملاحظاته وتوصياته في الموقع • ولكننا نصر على أن الأمر يتعلق بموقف دخل في مرحلة الحل النهائي •

وفي الفقرتين ٣٤ و٣٥ يبرز المقرر الأهمية الفريدة للاتفاقات التي أبرمتها هيئات الشرطة والأمن مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لأنها تمثل " بلا شك وسيلة فعالة للعمل على تصحيح كل الممارسات التي تتنافى مع أغراض الاتفاقات "• وتجدر الاشارة أيضا فيما يتعلق بهاتين الفقرتين الى أنه سوف يتسنى للمقرر خلال زيارته أن يطلب معلومات أحدث من نفس هذه المنظمة الدولية •

والوقائع المذكورة في الفقرات السابقة ، والتي اعترف بها المقرر على النحو الواجب ، توءكد وجود رغبة ونية واضحتين جدا لدى حكومة شيلي ، من أجل اتمام عملية التغييرات الموءسسية ، التي ستتوج باعادة الديمقراطية الكاملة ، وأيضا من أجل تلافي ارتكاب تجاوزات محتملة هي أول من يشجبها • أي أن هناك سلسلة كاملة من الاجراءات الجاري تنفيذها •

ومع ذلك ، يقول المقرر انه بالرغم من الانجازات المذكورة لايزال هناك الشيء الكثير مما يجب عمله • وبالفعل ، ففي هذه الأمور يبقى دائما الشيء الكثير مما ينبغي القيام به ، في شيلي وفي كثير من الانحاء ، بمعنى أنه لا يمكن لأي حكومة أن تكون راضية تماما ، ولكن تجدر الاشارة الى بعض الأخطاء في التقدير التي وقع فيها ، بالتأكيد بسبب المعلومات التي حصل عليها من قطاعات معارضة للحكومة •

وبالفعل ، وفقا لاحصاء قدم اليه ، يبدو انه سجلت ٧٠١٩ حالة اعتقال في شيلي في عام ١٩٨٦ والرقم اذ يذكر على هذا النحو ، بشكل عام ، لا يمكن الا أن يثير القلق • ومع ذلك ، فان تحليلا بسيطا لهُ يبين ان الموقف مختلف تماما • ففي كل عام وفي جميع أنحاء العالم تقريبا ، تحدث اضطرابات في الشوارع توءدي الى تجاوزات يترتب عليها الاعتداء على أشخاص وممتلكات • وتقوم قوات الأمن العام في شيلي ، مثلما يحدث في كل مكان ، بالتدخل لردع هذا النوع من الأفعال وتقوم باعتقال الأشخاص الذين يضبطون " متلبسين" بارتكاب هذا النوع من الأفعال • ويكون

اعتقالهم موقتا بصفة أساسية ، وله هدف محدد ، وهو تحديد المسؤولين عن ذلك ، واذا اقتضى الأمر يجري وضعهم تحت تصرف المحكمة المختصة لكي تقوم بتطبيق الجزاءات المترتبة على ذلك • وقد أفرج فورا عن الأغلبية العظمى من هؤلاء الأشخاص وعددهم ٦٠٠ ٦ ورفعت دعاوى قضائية ضد الباقين وأفرج عن غالبيتهم بكفالة • ويقول التقرير ذاته عن الباقين : " ويوجد ٤١٨ من المعتقلين قيد التحقيق وهم محتجزون في السجن " - وهذا معناه بعبارة أخرى أن الباقين قد أفرج عنهم •

وبعد ذلك يذكر المقرر حادثتين تتصفان بالعنف استرعتا على وجه الخصوص انتباهه وكان أولهما الاعتداء الذي قام به مجهولون على مكاتب اللجنة الحكومية الدولية للهجرة في سانتياغو، وهو ما يبين وفقا لتقديره ، " الخطورة البالغة التي تتصف بها العصابات الخاصة التي تعمل في شيلي ، دون أن يوضع حد لها حتى الآن "•

وتولي حكومة شيلي هي أيضا أهمية كبرى لهذه الحادثة وتم اخطار المقرر الخاص بشأن تطورات التحقيق • وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، يجدر ابراز انه بعد وقوع الحادثتين ، قامت قطاعات من المعارضة باتهام الحكومة بالمسؤولية ، وأشارت الى أن الأمر يتعلق بتخويف اللجنة الحكومية الدولية للهجرة لأنها كانت تعمل لصالح الأشخاص الممنوعين موقتا من العودة • وهذا الاتهام لا يصمد لأي تحليل ، ذلك لأن مشكلة المنفيين يجري حلها بالتأكيد كما يقول المقرر نفسه ، ولأن هناك اتفاقية تعاون سارية النفاذ منذ سنتين بين حكومة شيلي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهدفها بالتحديد هو التعاون في حدود الاطار القانوني الساري مع الأشخاص الذين يعودون الى البلد بعد حصولهم على الاذن بذلك • وقد أحيط المقرر الخاص علما بالتفصيل بشأن هذا الموضوع • ومن غير المنطقي ، ان لم أقل من الغباء ، أن تضع الحكومة عقبات أمام ما تقوم هي نفسها بعمله • بل على العكس ، هناك أسباب وجيهة تسمح بتأكيد وجود نية سياسية تستهدف بالتحديد الاساءة الى صورة الحكومة ، كما تبين ذلك من التحقيقات التي تمت حتى الان •

والحادثة الأخرى الخطيرة التي استرعت انتباه المقرر الخاص ، سبق تناولها فعلا في هذه الوثيقة ، ولكن من المفيد جدا أن ننقلها حرفيا بالشكل الذي عرضه المقرر :

" العمل الارهابي الذي ارتكبه مجهولون ضد السيدة " روسا ريبيرا فييرو" ، وهي مواطنة متواضعة قتلت كما قتل جنينها الأول نتيجة للاجهاض ، وذلك بعد رمي زجاجة محروقات داخل الحافلة التي كانت تقلها " •

تجدر الاشارة في هذا الشأن الى انه لم يقم أحد من ممثلي القطاعات السياسية أو الدينية أو الدبلوماسية أو المهتمة بتعزيز حقوق الانسان ، الخ ، الذين علقوا مثل هذه الأهمية على حالات أخرى ، بزيارة المستشفى ولا بحضور الجنازة ، وباستثناء الاشارة على نحو عابر الى الحادث ، فقد لزموا الصمت على نحو عام • وهذا مثل على ما سبق قوله بشأن الضحايا من الدرجة الأولى والثانية •

سوف تتناول حكومة شيلي الآن عبارة قالها المقرر الخاص وهي ترفضها على نحو قاطع • فهو يذكر في الفقرة ٤٤ : " ويجد المقرر الخاص بوجه عام أن ثمة دلائل ايجابية ومشجعة في حالة حقوق الانسان في شيلي ربما ستخفف من عبء الخطر الذي يتعين على الشيليين أن يتحملوه ، حيث ان النظام ليس ديمقراطيا " ، ويضيف ان هذه الدلائل تشير الى ارادة سياسية ايجابية جديدة من جانب الحكومة •

وهذه ليست المرة الأولى التي يقول فيها السيد المقرر هذا الرأي ، ففي الفصل الخاص بالتوصيات من نفس التقرير المستعرض ، يقول انه بالرغم من أن الحكومة تتصرف بروح ايجابية ، وذلك واقع موءكد ، فان طابعها غير الديمقراطي ، الذي يرجع بصفة أساسية الى سريان الحالات الاستثنائية ، يعرقل سبيلها في أداء المهمة التي تقوم بها على وجه التحديد ، ويضيف انه على ثقة انه سيتمكن من تناول هذا الموقف بعمق في اجتماعاته مع سلطات الحكومة • وهذا يمثل ملاحظة متهورة بل ومتناقضة •

وجدير بالذكر في المقام الأول ، ان حكومة شيلي أكدت دائما منذ بدء اتصالاتها مع المقرر الخاص أن البلد يمر بالمراحل الأخيرة من عملية انتقالية ، يجري فيها اعتماد التدابير التشريعية والادارية ، بهدف محدد هو اعادة النظام الديمقراطي على نحو تام في شيلي • وبعبارة أخرى ، لم تنكر أبدا ان هذه التدابير تتخذ لاعادة الديمقراطية التي تأثر بقاوءها بشدة ، لا من جراء تصرفات هذه الحكومة ، وانما بسبب تصرفات الحكومة السابقة ، المسماة بنظام الوحدة الشعبية ، التي تسببت في اكبر انهيار سياسي واقتصادي في تاريخ شيلي ، سواء بسبب عدم كفاءتها أو بسبب خضوعها لنظريات استبدادية ، بعيدة عن تقاليد الشعب الشيلي •

ومن ناحية أخرى ، قال المقرر ذاته مرارا وتكرارا ان الارهاب يشكل اكبر عقبة أمام العمل الذي تقوم به الحكومة من أجل اعادة النظام الديمقراطي • ان استمرار وحدة التهديد الارهابي هو الذي جعل من الضروري الابقاء على تطبيق الحالات الاستثنائية التي كانت على أي حال ، دائما موجودة في شيلي (كما في بلدان أخرى حيث تطبق بصرامة شديدة ، دون أن تتعرض لانتقاد ، بالرغم من سريانها لمدة طويلة في عديد منها) •

ان مقارنة بسيطة بين الدساتير المختلفة التي طبقت في هذا البلد تبين على نحو جلي ، ان جميع الحكومات تقريبا التي حكمت البلد طبقت حالات استثنائية ، وبصفة خاصة حكومة الوحدة الشعبية •

وربما كان من الأسهل كثيرا للحكومة ألا تقوم بذلك ، ولكن عندما يجري ادخال أسلحة ذات قوة كبيرة وبكميات تجارية ، سلمتها غالبا كوبا وغيرها من البلدان المماثلة ، بغرض محدد هو اشعال حرب أهلية دامية ، وعندما تحدث بصفة دورية عمليات اعتداء ضد أشخاص وممتلكات ، وعندما يتعلق الأمر بخلق مناخ من العنف الطائش ، ففي هذه الحالة ليس أمام أي حكومة كانت من بديل آخر بل وهي ملزمة باعتماد التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار ، أي على الحقوق الانسانية للشعب بصفة أساسية •

وهناك ادعاء آخر ، متسرع فيه ، ولا يستند على أساس ، يقول ان حرية التعبير مقيدة في شيلي • ومنذ رفع حالة الحصار ، وحرية التعبير سارية في شيلي على نحو كامل ، وبدرجة أعلى بكثير منها في كثير من البلدان التي تسمح لنفسها بانتقادها • توزع في شيلي على نحو حر مجلات مثل Hoy; Analisis; Cauce; La Bicicleta; Fortin Mapocho; Boletin de la Vicaria de la Solidaridad; Mensale; El Rebelde, الخ ، وكثير منها توجه السباب للحكومة يوميا بعبارات لن تسمح بها بالتأكيد كثير من الدول الأعضاء في لجنة حقوق الانسان• وبدءا من الشهر الجاري تصدر مجلة تخضع لتأثير الديمقراطية المسيحية ، La Epoca فضلا عن ذلك ، توجد ٤٢ محطة اذاعة للمعارضة في جميع أنحاء البلاد ، وهو أمر غير معروف على نطاق واسع.وقد أحيط المقرر الخاص علما

بذلك • وأخيرا ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، فان القواعد القانونية الجديدة بشأن التلفزيون الواردة سواء في قانون الأحزاب السياسية ، أو في التشريع المنقح الخاص بالتلفزيون ذاته ، تضمن اتاحة المجال في المحطات المختلفة للأحزاب السياسية التي تخضع لأحكام قانون الأحزاب •

واذ نقوم الآن بعملية تقييم شامل للتقرير ، بعد أن قمنا بتحليل موضوعي له في هذه الوثيقة ، يحين الوقت لكي نؤكد من جديد انه وان كان قد لوحظ تقدم محمود ومشجع في مجال الموضوعية ، فانه لا يزال ينبغي قطع شوط بعيد لتحقيق الاعتراف الكامل للحكومة الشيلية • ومع ذلك فان حكومة شيلي تثق في الصفات البارزة التي يتميز بها السيد فوليو ، وفي احساسه بالعدل والواقعية •

وبالرغم من الحملة الارهابية ، الموجهة والمنسقة والممولة من الخارج ، وبالرغم من آثار الانتكاس العالمي ، الذي أثر على الحكومة تأثيرا شديدا ، فان الحكومة لم تتوقف عن عملية التغييرات المؤسسية ولم تنحرف أبدا عن الدستور السياسي ، الذي يحد من سلطاتها ومن مدة حكمها على السواء ، على عكس الديمقراطيات الأخرى المسماة خطأ " بالشعبية " التي تسعى الى أن تحكم للأبد في البلدان ذات " الثورات المؤسسية " ذات أنظمة الحزب الواحد ، التي تقوم الحكومة بفرض تعيين أشخاصا في مناصبهم وتطلق عليهم تسميات مثيرة • لقد حان الوقت لانهاء هذه المهزلة المضحكة ، التي لا تؤدي الا الى النيل من هيبة منظمة الأمم المتحدة •

الفصل الخامس - التوصيات

ينبغي أولا ألا يغيب عن البال ان الكثير من المسائل الواردة في هذا الفصل تناولها المقرر أيضا في فصول سابقة ، وخاصة في الفصل الخاص بالنتائج ، وبناء عليه لن نتناول الا المسائل التي لم يجر تناولها بعد •

وبالطبع ، يكرر المقرر القول " انه بالرغم من التدابير البناءة والجديرة بالثناء التي اتخذتها حكومة شيلي في مجال حقوق الانسان ••• ان هذه المهمة بعيدة عن الانجاز ••• ويجب على الحكومة أن تدرك ذلك " ، باستمرارها في اعتماد تدابير من هذا النوع • والحكومة تدرك ذلك بالطبع وستستمر في النهوض بولايتها فيما يتعلق بالمسائل المؤسسية •

ومع ذلك ترى الحكومة التشيلية ان من المشجع ان يصف المقرر الخاص للأمم المتحدة بعبارات موضوعية التدابير التي يجري اعتمادها • ومن الجلي ان الأمور التي لا يزال يتعين القيام بها انما ترتبط مباشرة ، كما يقول المقرر نفسه ، بعملية اقامة المؤسسات • ولذلك نشارك المقرر في حثه لجميع القطاعات الديمقراطية على المشاركة في هذه العملية ، أي أن تدون اسماءها في السجلات الانتخابية ، وأن تشكل الأحزاب السياسية فور نفاذ القانون الخاص بذلك الموضوع في الأيام القادمة ، وأن تشترك في المناقشات الخاصة بالقوانين القادمة ، التي سيجري تعميم مشاريعها حتى تسهم فيها جميع هذه القطاعات • وفي هذا الصدد ، سوف ينظر بعين الاعتبار في التوصية الخاصة بقانون الكونغرس الوطني •

ونضم صوتنا أيضا الى النداء المشترك الموجه الى الحكومة والمواطنين لوضع حد للعنف والارهاب •

هذه هي من حيث المبدأ الملاحظات الرئيسية لحكومة شيلي على تقرير المقرر الخاص • وحكومة شيلي على ثقة بأن لجنة حقوق الانسان سوف تسمو فوق العواطف السياسية وغيرها من المصالح غير المرتبطة مباشرة بحقوق الانسان وانها ستتخذ موقفا اكثر موضوعية وتفهما وتشجيعا مما كانت عليه الحال • وسوف تسهم بذلك في القضية التي هي سبب وجودها والتي هي أيضا السبب في تعاون شيلي معها •

- - - - -